الأمم المتحدة

A/58/768

الجمعية العامة

Distr.: General
14 April 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون
البند ٩٤ (د) من جدول الأعمال
البيئة والتنمية المستدامة: مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمالطة لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم الاستنتاجات التي خلصت إليها حلقة العمل الدولية المتعلقة بأوجه ضعف الدول الصغيرة وقدرتها على مقاومة الصدمات في الميدان الاقتصادي، التي عقدت في جزيرة غوزو، مالطة، في الفترة من ١ إلى ٣ آذار/مارس ٢٠٠٤ (انظر المرفق). وباسم الدول والمنظمات التي شاركت في حلقة العمل، وبناء على طلب منها، نلتمس تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال ٩٤ (د).

ونحن نؤمن بأن هذا سيمثل مساهمة ملموسة في إنجاح الاجتماع الدولي الذي سيعقد في موريشيوس.

(توقيع) فيكتور **كاميليسي**
السفير
الممثل الدائم لمالطة لدى الأمم المتحدة

150404 150404 04-30938 (A)

مرفق للرسالة المؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمالطة لدى الأمم المتحدة

بيان ختامي

الاستنتاجات التي خلصت إليها حلقة العمل الدولية المتعلقة بأوجه ضعف الدول الصغيرة وقدرتها على مقاومة الصدمات في الميدان الاقتصادي التي نظمتها أمانة الكمنولث وجامعة مالطة في مركز غوزو بالجامعة، جزيرة غوزو، مالطة، ١-٣ آذار/مارس ٢٠٠٤

مقدمة

١ - شارك ستة وعشرون خبيرا من مناطق الكمنولث في حلقة عمل عقدت بشأن ضعف الدول الصغيرة وقدرتها على مقاومة الصدمات في الميدان الاقتصادي، في مركز غوزو بالجامعة، مالطة، في الفترة من ١ إلى ٣ آذار/مارس ٢٠٠٤. وقد ضم هؤلاء الخبراء بعض الأكاديميين والممارسين وواضعي السياسات وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية.

٢ - وقد عقدت حلقة العمل هذه في سياق الأعمال التحضيرية للاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد ناقشت حلقة العمل سمات الضعف الاقتصادي للدول الصغيرة، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، والاستراتيجيات اللازمة لبناء قدرتها على مقاومة الصدمات؛ وقد روعيت في هذه الحلقة النتيجة التي خلص إليها فريق الخبراء المخصص المعني بمؤشرات الضعف، الذي اجتمع في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، والتي ذكر فيها أن ''الدول الجزرية الصغيرة النامية، كمجموعة، أضعف من غيرها من مجموعات البلدان النامية''. كما ناقش المشاركون موضوع التجارة بوصفها المحرك الأساسي للنمو والتنمية.

٣ - وقد أشار المشاركون إلى ما يلي:

- أكدت الاجتماعات التحضيرية الإقليمية للاجتماع الدولي، التي عقدت في ساموا والرأس الأخضر وترينيداد وتوباغو، أن الدول الجزرية الصغيرة النامية، كمجموعة، تواجه إعاقات خاصة نتيجة للضعف الاقتصادي والبيئي والاجتماعي.
- جدد الاجتماع التحضيري الدولي للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في ناسو، جزر البهاما، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، التأكيد على الضعف الاقتصادي الذي تتسم به الدول الجزرية الصغيرة النامية، ودعا إلى وضع مؤشر للمرونة الاقتصادية.

٤ - كما نظر المشاركون في عدد من القضايا التي تهم الدول الصغيرة ، ولا سيما القضايا التالية:

- مسألة خروج عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية من قائمة أقل البلدان نموا؛
- الحاجة إلى توفير معاملة خاصة ومتميزة للدول الصغيرة، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية، وضرورة توفير مساحة داخل منظمة التجارة العالمية للسياسات الخاصة بهذه الدول.

٥ - وقد اعترف المشاركون بالدور الذي يمكن لوضع إطار مفاهيمي مركز يتعلق بالضعف وبناء القدرة على مقاومة الصدمات أن يؤديه في معالجة هذه الشواغل، وفي تعزيز النهج الوطنية والإقليمية في مجال السياسات. كما اعترفوا بالحاجة إلى خطط تعاونية تقوم على المشاركة، وتنخرط فيها جميع الجهات صاحبة المصلحة، من أجل كفالة النجاح لاستراتيجيات المرونة.

أوجه ضعف الدول الصغيرة وقدرتها على مقاومة الصدمات

٦ - أكد المشاركون مجددا أن أشكال الضعف المتأصلة في الدول الصغيرة تلقى اعترافا على الصعيد الدولي. وتنشأ أوجه الضعف هذه من التعرض لصدمات خارجية مناوئة تخرج عن سيطرة هذه الدول، وكذلك من المعوقات الهيكلية التي تتفاقم بفعل عوامل من بينها ارتفاع درجة انكشاف هذه الدول، وتركيز صادراتها، وشدة اعتمادها على الصادرات الاستراتيجية، وموقعها النائي، وارتفاع تكاليف النقل، وتعرضها للكوارث الطبيعية التي يزيدها سوءا تغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر. وتشكل هذه الظروف معوقات خطيرة تعرقل التنمية الاقتصادية المستدامة للدول الصغيرة.

٧ - ولم تقف الدول الصغيرة ساكنة في هذا الصدد، بل هناك أمثلة كثيرة على ممارسات ناجحة تم اتباعها لبناء القدرة على مقاومة الصدمات ويمكن محاكاتها. وللمساعدة والتعاون على الصعيدين الفني والمالي من جانب المجتمع الدولي أهمية قصوى في هذا الصدد بالنسبة لدعم الجهود التي تبذلها الدول الصغيرة لبناء قدرتها على التعامل مع ما تتسم به من ضعف، ولبناء قدرتها على مقاومة الصدمات.

توصيات الدول الصغيرة

٨ - ولبناء القدرة على مقاومة الصدمات، ينبغي للدول الصغيرة أن تقوم بما يلي:

(ح) اتخاذ خطوات لتعزيز الحكم الرشيد عن طريق اتباع سياسات مناسبة لكفالة الاستقرار السياسي وإنفاذ سيادة القانون، ومعالجة مشكلة الفساد، والتشجيع على توخي المساءلة والشفافية والكفاءة في تنفيذ الخدمات العامة؛

(ط) السعي إلى وضع إطار سليم للاقتصاد الكلي، يشمل خفض التضخم، وتحقيق استقرار سعر الصرف، وإيجاد مستويات مقبولة من الأرصدة المالية والخارجية؛

(ي) الاضطلاع بإصلاح السوق عن طريق تعزيز ممارسات التجارة العادلة وتشجيع المنافسة؛

(ك) تحسين إنتاجية الأيدي العاملة وتعزيز المرونة في سوق العمل، بالتعاون مع الشركاء في الميدان الاجتماعي وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين بالأمر، وبمشاركة منهم؛

(ل) تعزيز التماسك الاجتماعي ودعم جهود القضاء على الفقر وتوفير سبل مستدامة لكسب الرزق وتشجيع التنمية الاجتماعية المتجانسة؛

(م) حماية البيئة وإدارتها على نحو مستدام، وذلك خاصة باتخاذ خطوات لزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة، وتعزيز إدارة النفايات، والنهوض بإدارة موارد المياه العذبة، وتشجيع الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية؛

(ن) تشجيع الابتكار والبحث والتكنولوجيا بوصفها من مصادر القدرة على المنافسة.

٩ - و ينبغي في هذا السياق استكشاف جدوى وضع مؤشر للمرونة.

الأبعاد الإقليمية والدولية

١٠ - ينبغي تعزيز القدرة التفاوضية للدول الصغيرة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك باستخدام الأدوات التحليلية المناسبة، من قبيل مؤشرات الضعف. ومن شأن الدعم الذي تقدمه المنظمات الإقليمية والدولية أن يعزز هذه العملية.

١١ - ينبغي تقديم الدعم للأعمال التي يقوم بها تحالف الدول الجزرية الصغيرة في صياغة موقف جماعي تتخذه الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحافل الدولية، وخاصة المحافل التي يجري فيها التفاوض بشأن الصكوك الدولية. كذلك جرى الترحيب بالتقدم المحرز في إضفاء الطابع الرسمي على هيكل التحالف المذكور.

١٢ - أثنى المشاركون على العمل الذي تقوم به أمانة الكمنولث لتعزيز التنسيق بين الدول الصغيرة فيما تبذله من جهود لكي تعدّ جديرة بتلقي معاملة خاصة في إطار منظمة التجارة العالمية.

١٣ - أعرب المشاركون عن امتنانهم للمنظمات الدولية والإقليمية التي تدعم الجهود التي تبذلها الدول الصغيرة من أجل تعزيز التنمية المستدامة فيها. كما أعربوا عن تقديرهم للأعمال التي تقوم بها الجامعات ومؤسسات البحوث، ولا سيما جامعة مالطة، وجامعة جزر الهند الغربية، وجامعة جنوب المحيط الهادئ، تحقيقا لمصالح الدول الصغيرة. وحث المشاركون على استمرار هذه الأعمال في سياق اتحاد جامعات الدول الجزرية الصغيرة النامية المقترح إنشاؤه.

توصيات للمجتمع الدولي

١٤ - حث المشاركون كلا من:

(أ) لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة على أن تحيط علما بالاستنتاجات التي خلصت إليها حلقة العمل في اجتماعها التحضيري لاجتماع موريشيوس الدولي (من ١٤ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)، وأن تطلب إلى الجهات المانحة الدولية أن تدعم البلدان الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى بناء قدرتها على مقاومة الصدمات؛

(ب) وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، على مواصلة تقديم الدعم للدول الصغيرة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، في سبيل تعزيز التنمية المستدامة بوجه عام وبناء القدرة على مقاومة الصدمات بصفة خاصة؛

(ج) الجهات المانحة الدولية، بما في ذلك المنظمات المالية المتعددة الأطراف، على تقديم الدعم المالي والتقني للدول الصغيرة في جهودها المبذولة لمعالجة ضعفها المتأصل وبناء قدرتها على مقاومة الصدمات؛

(د) منظمة التجارة العالمية على أن تراعي الشواغل والاحتياجات التجارية الخاصة بالدول الصغيرة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، ونواحي ضعفها الناشئة عن تحرير التجارة والعولمة، وأن تنظر بالتالي في إيلاء هذه الدول معاملة خاصة ومتميزة.

الأعمال المقبلة

١٥ - اعترافا بأهمية وجود إطار بالغ الدقة لعملية بناء القدرة على مقاومة الصدمات، اتفق المشاركون على ضرورة مواصلة العمل من أجل وضع مؤشر للمرونة واستحداث أدوات أعم لدعم صنع السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي.

كلمة شكر

١٦ - أعرب المشاركون عن امتنانهم لحكومة مالطة وجامعة مالطة لما أبدتاه من كرم الضيافة ومن حفاوة، ولتهيئتهما الظروف الملائمة لنجاح الاجتماع.

١٧ - ووجه المشاركون الشكر أيضا إلى وزير المالية والشؤون الاقتصادية وللوزير المعني بغوزو على إسهاماتهما في المداولات، وعلى الدعم الذي قدمه كلا الوزيرين بدعوتهما لاتخاذ تدابير تحقق مصلحة الدول الصغيرة.

١٨ - وطلب المشاركون إلى حكومة مالطة أن تقدم هذه الاستنتاجات المنبثقة عن حلقة العمل إلى الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تعميمها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة.